لصاقات لمنع ابتزاز التاكسي في اللاذقية

وسائقو السرافيس يهددون: لن ننزل للعمل على التعرفة الجديدة

الشكاوى التي عقوبتها التوقيف تحتاج لتقديمها خطياً وليس هاتفياً

| اللاذقية – عبير سمير محمود

لم تلقَ التعرفة الجديدة للسرافيس العاملة في اللاذقية رضا السائقين ولا حتى الركاب، فالسائق يراها قليلة وظالمة، والراكب يراها عبئاً جديداً تضاف إلى أعباء حياته المعيشية.

في اعتراضهم على قيمة التعرفة، اعتزم عدد من السائقين على عدم النزول إلى العمل في حال لم يتم زيادة التعرفة عن القيمة الحالية، معتبرين أنه تم احتساب فرق سعر المازوت من دون النظر في قيم الصيانة وبدل الأجور التي تزيد تباعاً مع أي عملية زيادة على أسعار المحروقات.

وامتناع عدد من السائقين عن العمل، دفع ضريبته المواطن الذي بقي منتظراً على الطرقات حتى ساعة الفرج، مضطراً للخضوع للسائقين ممن يعملون على الخطوط بشرط دفع القيمة التي يريدها، ومنهم ما يطلب ضعف الأجرة القديمة حسبما ذكر مواطنون لـ«الوطن»، مطالبين بتفعيل الرقابة الغائبة، معتبرين أن غياب دور الرقابة دليل على تقاسم الغلة فيما بينهم.

على حين أن معظم المواطنين تناسوا وجود سيارات الأجرة، وقال عدد منهم لـ«الوطن»، التاكسي صارت حلماً مع طلب مبالغ خيالية كأجور توصيل ضمن المدينة، تصل لـ ٥ آلاف ليرة لأقصر مسافة أما الأجور إلى الريف فتناطح السحاب ومنها وصل لأكثر من ٤٠ ألف ليرة بين اللاذقية والقرداحة على سبيل المثال.

لصاقات لمنع ابتزاز التاكسي

عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة اللاذقية مالك الخيّر أكد لـ«الوطن»، المتابعة المستمرة لعمليات نقل الركاب سواء عبر السرافيس أم النقل الداخلي وحتى سيارات الأجرة، مشيراً إلى الوجود الميداني في الكراجات من الجهات المعنية بتوجيهات محافظ اللاذقية لتأمين المواطنين بوسائل النقل اللازمة.

وأضاف الخيّر إنه تم الانتهاء من وضع لصاقات لسيارات الأجرة وعددها ٧٥٠٠ سيارة تاكسي عاملة على البنزين في اللاذقية، قائلاً: إن اللصاقات تظهر بوضوح قيمة الأجرة المطلوبة بذلك يتمكن الراكب من تحديد المبلغ المترتب عليه لدفعه للسائق، مشيراً إلى أن اللصاقة عليها رقم السائق والرقم الخاص بالشكاوى.

وشدد عضو المكتب التنفيذي على ضرورة تقديم المواطن شكوى تجاه أي سائق يخالف الأجور الرسمية، سواء كان سائق سرفيس أم سيارة أجرة ليتم معاقبته وفق القانون.

من جهته، أكد نقيب السائقين في محافظة اللاذقية أحمد نجار لـ«الوطن»، أنه تم الاجتماع مع سائقي الميكروباصات صباح الإثنين لمعرفة مطالبهم بعد اعتراضهم على التعرفة الجديدة وحديثهم عن التوقف عن العمل، في حال لم يتم تعديلها بما يناسب تكاليف النقلات.

وقال نجار: السائقون رأوا أن التسعيرة الجديدة المحددة من وزارة التموين بحوالي ٢٨ بالمئة عن السابقة، «قليلة» ولا تراعي أجور صيانة المركبة، ويطالبون بأن تكون بنسبة ٥٠ بالمئة حتى تكون مرضية.

وأشار إلى أنه تم الاتفاق على العمل وفق القرار الجديد ودراسة إيجابياته وسلبياته لمدة أسبوع من خلال استمرار العمل والالتزام بالقانون، وفي حال كانت النتائج غير مرضية سيتم رفع كتاب إلى الجهات الوزارية لتعديل التعرفة بما يناسب الواقع.

وشدد على تطبيق القرار الجديد ومتابعة حركة النقل بشكل آنّي، مع وجود ١٣٠٠ سرفيس ضمن المحافظة في الريف والمدينة.

رقابة شرطية

أكد رئيس فرع المرور في اللاذقية العميد بسام سعود لـ«الوطن»، مراقبة عمل السرافيس ضمن خطوط المدينة بشكل لحظي، مع معاقبة أي مخالف أو متسرّب عن الخط وفق القانون.

وحول تسرّب عدد كبير من السرافيس بعد صدور التعرفة الجديدة، قال سعود: لا نبرر لأحد إنما نتحدث الواقع فهناك عدد من السائقين فوجئوا بزيادة أسعار المازوت وفي حال رفعوا تعرفتهم قبل صدور التعرفة الجديدة يتعرضون لشكوى المواطن بزيادة الأجور وفي حال عملوا وفق التعرفة القديمة يقولون إنها غير كافية.

ولفت سعود إلى مخالفة نحو ٨٠٠ سرفيس خلال الفترة الماضية، مبيناً أنه لا حل رادعاً إلا بوقف مخصصات المحروقات وفق القانون، فعند توقيف السرفيس يكون العقاب للسائق والمواطن معاً.

وأضاف إن هناك شكاوى هاتفية تتعلق بعدم تأمين ركاب أو عدم وصول لنهاية الخط وهي بغرامات مالية، على حين أن الشكاوى التي تكون عقوبتها التوقيف فيتطلب تقديمها خطياً بتوقيع الشاكي ليتم متابعتها فوراً.

بدوره، رئيس قسم شرطة مراكز الكراج العقيد أنور رضوان قال لـ«الوطن»: إن عمل السرافيس متابع بشكل لحظي، ويتم تلقي الشكاوي على مدار الساعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وذكر أنه منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه تم معاقبة نحو ألف سرفيس متسرّب عن العمل، عبر توقيف بطاقة المحروقات الخاصة به، ليعاد تفعيلها عند التأكد من التزامه بالعمل على الخط بشكل فعلي.

وجميعها تتم مراقبتها من شرطة الكراج بحيث يتم تسجيل عدد النقلات وكل من يقصر بعلمه يتم معاقبته بسحب مخصصاته من مادة المحروقات وفق القانون.

التعرفة الجديدة لم تعجب المواطنين وأصحاب الآليات على حد سواء

| السويداء-عبير صيموعة

صدق المكتب التنفيذي في محافظة السويداء على القرار المتضمن تحديد أجور نقل الركاب في وسائل النقل الجماعي ضمن الحدود الإدارية للمحافظة وداخل مدينة السويداء وأجور نقل وعمولة مادة الخبز.

حيث تم تحديد الأجور للميكروباصات العادية والحديثة للراكب الواحد من مدينة السويداء إلى مدينة صلخد بـ١٠٠٠ و١٠٠٠ ليرة وإلى مدينة شهبا وإلى بلدتي القريا والمشنف ٧٠٠ ليرة وإلى بلدات المزرعة وقنوات والثعلة ٥٠٠ ليرة بينما تم تحديد الأجور لباقي القرى والبلدات حسب المسافة الكيلومترية.

كما جرى تحديد أجرة الميكروباصات العادية والسرافيس من ٩ إلى ١٤ راكباً العاملة على المازوت والبنزين ضمن الحدود الإدارية لمدينة السويداء بأجرة مقدارها٣٠٠ ليرة على جميع خطوط النقل الداخلي.

وشدد القرار على ضرورة الإعلان عن الأجور من أصحاب العلاقة ومعاقبة المخالفين لأحكامها بالعقوبات المنصوص عليها بالقوانين والأنظمة النافذة.

هذا ورغم الزيادة الكبيرة على التعرفة التي لا تتوازى مع إمكانية المواطنين ومستوى الدخل وخاصة القاطنين منهم في الريف حيث أكد الأهالي ممن التقتهم «الوطن» أن التسعيرة غير منصفة لهم، وتفرض بالضرورة أن تذهب معظم رواتبهم كبدل للمواصلات، إلا أن سائقي الباصات والسرافيس اعتبروا هذه الأسعار مجحفة بحقهم مقارنة مع ارتفاع سعر المازوت وارتفاع أسعار الزيوت وقطع الغيار، ما دفع أصحاب الباصات إلى اتخاذ قرار بفرض زيادة إضافية على التعرفة المفروضة من مديرية النقل بقيمة إضافية تراوح بين ١٠٠ –٢٠٠ ليرة حسب المسافة.

بدوره رئيس دائرة حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية بالسويداء جهاد طربيه أكد لـ«الوطن» أنه حتى اللحظة لم تصل إلى المديرية النشرة الصادرة عن المكتب التنفيذي رغم الشكاوى العديدة التي وصلت من الأهالي لأن الدائرة تبقى غير قادرة على تنظيم ضبوط لعدم توافر مستند ورقي لديها، علماً أن دورياتها منتشرة على ساحة المحافظة.

بتسعيرة مضاعفة والراكب «لا حول ولا قوة»

الخط يقسم إلى خطين أو ثلاثة لميكروباصات وسرافيس حلب!

| حلب- خالد زنكلو

يعمد سائقو السرافيس والميكروباصات في حلب إلى تقسيم خطوط سيرهم المقررة لهم إلى خطين أو ثلاثة خطوط لمضاعفة «غلتهم»، على الرغم من تقاضيهم تسعيرة مضاعفة غير آبهين بقرارات محافظة حلب ذات العلاقة وفي ظل أزمة نقل خانقة داخل المدينة.

ووجد سائقو الميكروباصات والسرافيس في قرار رفع سعر المازوت إلى ٥٠٠ ليرة سورية لليتر الواحد فرصة لزيادة ضغوطهم على الركاب للقبول بتجاوزاتهم المجحفة بحقهم مع أن المكتب التنفيذي لمحافظة حلب زاد من تعرفة الركوب بما يتناسب مع الزيادة الجديدة على المازوت بحيث غدت ١٠٠ ليرة للخطوط كافة ضمن المدينة وللميكروباصات سعة ١٤–٢٤ راكباً، باستثناء خط حلب الجديدة شمالي وجنوبي وخط حمدانية شرقي وغربي والخط الدائري الشمالي والجنوبي وخط مساكن هنانو، والتي بلغت تعرفتها ١٢٥ ليرة.

واشتكى ركاب، ومنهم طلاب جامعة، لـ«الوطن» من تقاضي معظم الميكروباصات والسرافيس ٢٠٠ ليرة عن كل راكب بغض النظر عن خط سيرها، متذرعين بأنهم يشترون المازوت من السوق السوداء بسعر يتجاوز ١٥٠٠ ليرة لليتر الواحد وبأن مخصصاتهم من المادة لا تكفي لعملهم طوال اليوم.

وأكد المشتكون أن العديد من سائقي السرافيس والميكروباصات، وحتى الباصات العاملة للقطاع الخاص، يجزئون خطوط سيرهم المعتمدة بشكل رسمي إلى خطين مثل العاملة على خطوط صلاح الدين وحلب الجديدة شمالي وجنوبي والحمدانية شرقي وغربي ومساكن هنانو، أما العاملة على خطي الدائري الجنوبي والشمالي فتقسم خطوطها إلى ثلاثة خطوط لمضاعفة التسعيرة ثلاث مرات.

يقول محمد مراد، طالب في كلية الآداب بجامعة حلب، لـ«الوطن»: «أضطر إلى دفع ٤٠٠ ليرة أجرة سرفيس في طريق الذهاب إلى الجامعة من حي صلاح الدين في آخر خط السرفيس، ومثلها في طريق العودة لأن السائقين يحملون الركاب إلى منطقة المستودعات في منتصف الطريق ويرغمونهم على النزول أو دفع أجرة مضاعفة في كل مرة، أو يغيرون خط سيرهم لينتهي أمام مولات سيف الدولة، وهو حال خط سير الأغلبية الذي يفرض على الركاب النزول عند دوار الصخرة أو دوار الشرطة بحي الفرقان»، وأشار إلى أنه اشتكى للشرطة أكثر من مرة من دون أن يتغير الواقع في أي شيء!.

وبين أحد قاطني حي الحمدانية لـ«الوطن» أن السرافيس التي تعمل على خط الحي، لا تكمل في الفترة المسائية، لتراجع الرقابة عليها، مسير خطها إلى منطقة باب جنين في مركز المدينة بل تكتفي بالوصول إلى ساحة الجامعة والعودة إلى الحي.

وتشهد مدينة حلب أزمة سير خانقة لقلة وسائط النقل الداخلي المتوافرة وعزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي في ظل تواضع عدد باصات النقل الداخلي التابعة لشركة النقل الداخلي الحكومية، وكذلك العائدة لمستثمري القطاع الخاص.

ويضطر الركاب، وخاصة الموظفين وطلاب الجامعة منهم، للوقوف ساعات في انتظار حجز مقعد لهم في باص أو سرفيس أو موطأ قدم «على الواقف» دون الالتفات إلى الإجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة جائحة كورونا.

وكانت لجنة نقل الركاب المشترك، كلفت منذ آذار الماضي اللجنة المصغرة بمتابعة الميكروباصات العاملة على الخطوط الطويلة في المدينة، والتي لاتلتزم بالوصول إلى نهاية خطوطها مثل هنانو وطريق الباب والدائري الشمالي والجنوبي وصلاح الدين والأعظمية وحلب الجديدة والحمدانية، وأضافت مندوباً عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى اللجنة لمراقبة التسعيرة، لكن جهودها لم تثمر كما هو مطلوب.

يذكر أن لجنة نقل الركاب المشترك، أوقفت في آذار الفائت بطاقات ٧٥٣٠ مركبة عامة تستجر مادة المازوت المدعوم ولا تعمل على أرض الواقع، منها ٦٩٧٥ مركبة عاملة على خطوط السير بحلب ومسجلة في مديرية النقل ولم يتم تجديد موافقاتها، كما شكل محافظ حلب حسين دياب فريق عمل مشترك، من شركة محروقات حلب ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإشراف عضو المكتب التنفيذي المختص بمجلس المحافظة، وذلك لمراقبة توزيع مادة المازوت المخصص للنقل العام في محطات الوقود العاملة في المدينة والريف، على خلفية وجود مخالفات في بعض محطات الوقود وقيام أصحابها بالعمل خلافاً للخطة المقررة.

نقص في بعض الخطوط وباصات نقل داخلي للأماكن المزدحمة

«مرور دمشق» تسيّر اليوم دوريات خاصة لمراقبة الخطوط ورصد السرافيس التي تتغيب عن خطوطها

| محمد منار حميجو

كشف مصدر مسؤول في إدارة المرور في دمشق أنه سيتم اليوم تسيير دوريات لمراقبة الخطوط ورصد السرافيس التي تتغيب عن الخط لموافاة المحافظة بها لاتخاذ إجراء بحقها على الأقل منع هذه السرافيس من تعبئة المازوت.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أن مهمة هذه الدوريات أيضاً رصد أماكن الازدحام لتأمين باصات من شركة النقل الداخلي لتأمين ركوب للمواطنين، مؤكداً أن هناك تواصلاً مع شركة النقل الداخلي في هذا الخصوص وخصوصاً الخطوط الأكثر حاجة.

المصدر أشار إلى أن هناك نقصاً على بعض الخطوط في دمشق بسبب وجود مشكلات إجرائية متعلقة بتعبئة مادة المازوت.

وأكد أنه سوف تتم مخالفة أي سائق سرفيس يخالف التسعيرة الجديدة بعد توزيع لصاقات التعرفة على الميكرو باصات، متوقعاً أن يتم اليوم توزيع لصاقات التعرفة الجديدة على الباصات والسرافيس وأن شرطة المرور سوف تؤازر هندسة المرور في المحافظة بتوزيع هذه اللصاقات.

ولفت المصدر إلى أنه تم التشديد على باصات النقل الداخلي الخاصة حتى تعمل بكامل طاقتها حتى لا يكون هناك ازدحام وتأمين ركوب للمواطنين، مشيراً إلى أن هناك تجاوباً إيجابياً من شركة النقل الداخلي العامة في موضوع تسيير الباصات.

وبيّن أن دوريات المرور ستكون بمؤازرة لدوريات التموين لضبط المخالفين من السائقين، مبيناً أنه في حال تم تنظيم الضبط من إدارة المرور فإنه ستتم إحالة المخالف إلى محكمة السير في حين دوريات التموين تنظم الضبط وفق قانون حماية المستهلك الجديد وإحالة المخالف إلى القضاء.

من جهته أوضح رئيس نيابة محكمة السير في دمشق مهند خلّو آغا أنه في حال تقدم المواطن بشكوى إلى محكمة السير بحق أي سرفيس يتقاضى تعرفة زائدة عن التعرفة النظامية فإنه تتم إحالة الشكوى إلى فرع المرور للتأكد من صحة الشكوى ومن ثم توقيف صاحب السرفيس وحجز المركبة ومن ثم تحويله إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون السير.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن خلّو آغا أن المادة ٣١ من قانون السير تنص على أن مخالفة تعرفة أجور النقل بالنسبة للسرافيس وعدم تشغيل العداد أو وضعها في مكان يحجب الرؤية بالنسبة للتكاسي العمومية هي عقوبة الحبس من ١٠ أيام إلى شهر وغرامة مالية هي ١٥ ألف ليرة وحذف ثماني نقاط إضافة إلى حجز المركبة، كاشفاً أنه يرد يومياً نحو أربعة ضبوط زيادة تعرفة.

وأشار إلى أن «المرور» تقوم بتسيير دوريات لضبط مخالفات التعرفة الزائدة عبر سؤال الركاب وفي حال ضبطت المخالفة فهذا يعتبر جرماً مشهوداً ويتم إيقاف السائق مباشرة وإحالته إلى المحكمة بعد تنظيم الضبط بحقه لتطبيق الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون السير.

وفيما يتعلق بموضوع التغيب عن الخط أوضح أن هذا الموضوع يخضع لرقابة فرع المرور والمحافظة التي هي تصدر العقوبة بقرار من المحافظة، مشيراً إلى أنه لا توجد عقوبة منصوص عنها في قانون السير تخص هذا الموضوع.

ولفت خلّو آغا إلى أن محكمة السير معنية بتطبيق قانون السير، في حين قانون حماية المستهلك الجديد هو خاص بوزارة التموين.

• خلّو آغا لـ«الوطن»: الحبس شهراً بحق كل من يخالف التسعيرة وحجز المركبة وغرامة ١٥ ألف ليرة